



التنمية الشاملة – وأساليب التخطيط (الإطار العام للفكر الاقتصادي والواقع التطبيقي)

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تجدر الإشارة بداية إلى وجود اتفاق عام بين الباحثين والمختصين فيما يخص التمييز بين النمو والتنمية، مع وجود بعض التمايز فيما يخص التعريف المتصل بالتنمية، وهو ما يعزى إلى تطور الاهتمام الدولي والبحثي بالبشر والبيئة والاستدامة، أكثر ما يعزى إلى اختلاف المدارس الفكرية والتوجهات الخاصة بالباحثين.



وكان تشارلز كندلبرجر 1958 من أوائل من ميزوا بين المفهومين، حيث عرف النمو بأنه زيادة الإنتاج، بينما التنمية هي تغيير الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج.

كما عرف عالم الاقتصاد كوسوف 1975 Kossove النمو بأنه تغير حجم الاقتصاد مقاسا بنتجه الإجمالي، بينما عرف التنمية بأنها إضافة لذلك تعنى أحداث تغييرات في الهيكل القطاعي للاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية الأكثر تأمينا لاستمرارية تطوره في الأجل الطويل.



وبشكل عام فليس ثمة تطور في تعريف النمو الاقتصادي، ولكن وكما سبق التنويه كان التطور من نصيب مفهوم التنمية، الذي اخذ يقترب من الاستهداف الحقيقي للبشر كغاية للتنمية من خلال توسيع خياراتهم وحررياتهم المتاحة (برنامج الامم المتحدة الإنمائي 2000).

وفي اطار الحديث عن التنمية والتخطيط لها، فقد يكون من المفيد استعراض محاولات وجهود الباحثين من المدارس الاقتصادية المختلفة لتفسير عملية التنمية وكيفية الانطلاق من التخلف الاقتصادي الى النمو الاقتصادي.

ويمكن الاتفاق ان مدخل عملية التنمية يكمن في اربعة عوامل اساسية هي (الموارد البشرية، والمصادر الطبيعية، والتكوين الرسمالي المحلي او الاجنبي، والتكنولوجيا).

عوائق التنمية الاقتصادية:

ان الحديث عن تخطيط التنمية واسباب عدم قدرة العديد من الدول في مختلف بقاع الارض اللحاق بقطار التطور، يدفعنا الى محاولة تحديد المعوقات التي تقيد هذا التطور واهمها : -

1. **دائرة الفقر المفرغة:** حيث يمكن للدول الغنية ان تدخر ثم تستثمر ما ادخرته لتنمو بمعدل يزيد دخلها ومن ثم ادخارها ومن ثم استثمارها وهكذا، عكس الدول النامية الفقيرة التي لا يمكنها حشد الادخار ولا الاستثمار ومن ثم يتراجع دخلها في مواجهة استمرار زيادة سكانها، وهي الدائرة التي لاسبيل لكسرها الا من خلال المعونات الاجنبية او رؤؤس الاموال الاجنبية ! !

2. ضيق السوق: حيث تمثل وفورات الانتاج ملمح رئيسي للتنمية، وقدرة اعلى للاستخدام الامثل للتكنولوجيا وللطاقات المتاحة وخفض تكلفة الانتاج، (يقصد بضيق السوق انخفاض القوة الشرائية المتاحة وليس انخفاض عدد السكان).

3. العوائق الحكومية والادارية للتنمية.

4. المؤسسات والاستقرار السياسي.

5. العوائق الاجتماعية للتنمية: والتي تتمثل في موروث العادات والقيم والتقاليد التي تمثل عائقا امام التنمية.

6. العوائق الدولية للتنمية: حيث الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية والدول الغنية على الدول النامية من خلال تدهور شروط التبادل التجاري.

■ التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

■ تعرض العديد من الباحثين والمنظرين إلى محاولة تفسير أو استطلاع سبل التنمية للدول والمجتمعات التي تأخرت في ركب التطور،

■ ويمكن الزعم أن تمايز تلك النظريات عن بعضها البعض يرجع بشكل أساسي إلى اختلاف منهجية التحليل.

■ فالبعض لجأ إلى محاولة تفسير تطور الدول المتقدمة وبنائها الاجتماعية والاقتصادية وإسقاط ذلك على الدول أو المجتمعات الأخرى كما تعرض لذلك لويس وروستو وماركس وغيرهم.

■ وهناك من لجأ إلى البحث العلمي والعملي في السبل المناسبة لدفع الدول من مرحلة التخلف أو التأخر إلى مرحلة النمو أو الاضطراد الذاتي للنمو،

■ فيما يعرف بنظريات التنمية الاقتصادية الحديثة مثل رودان وهيرشمان ونيركسة وغيرهم. وفيما يلي استعراض لاهم تلك الإسهامات.

1. نظرية المراحل : قدم هذا النظرية او الرؤية (والت روستو) وهو أحد ابرز من حاولوا النظر لموضوع التنمية الاقتصادية من زاوية البعد التاريخي،

الذي يعتمد على افتراض اساسي هو ارتباط عملية التنمية بخط تاريخي ذو اتجاه واحد، وليس بخط تاريخي دائري . بمعنى أن المراحل تكون في تتابع مستمر، غير قابل للتكرار، وحتى إن حدثت تقلبات في إحدى المراحل فليس معنى ذلك العودة بأي صورة من الصور الى مراحل سابقة.

حيث يؤكد فيه أن المجتمع يمر خلال نوه الاقتصادي بمراحل متتابعة لكل منها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، بدءاً من مرحلة المجتمع التقليدي (حيث تخلف التكنولوجيا وسيادة نظام الإقطاع والاعتماد على الزراعة)، مروراً بمرحلة التهيؤ للانطلاق (حيث تتطور العلوم وتطبيقاتها ويزيد نمو أنشطة النقل والمواصلات والتعليم والصناعات التحويلية - عصر ما بعد نيوتن).

ثم تأتي مرحلة الانطلاق (ارتفاع ملحوظ في مستويات الاستثمار والتكنولوجيا)، ومن بعدها مرحلة النضج (التي يتحول فيها النمو إلى عملية آلية ومطرودة) ثم مرحلة الاستهلاك الوفير (حيث الوفرة والرفاهة في الدخول والخدمات الاجتماعية)

وهي المراحل التي مرت بها الدول الصناعية لاسيما في القارة الأوروبية والتي بدأت في المجتمع البريطاني في نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، من خلال :

تطبيق واسع للعلوم النظرية والاستقرار النسبي في الحياة السياسية والاجتماعية وزيادة الاستثمار في قطاعات النقل والمواصلات والمؤسسات التعليمية وزيادة النشاط التجاري ومستوى الصناعات التحويلية وتحمل المخاطرة في سبيل الربح، وتولد ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تكون دافعة للمبادرة والتقدم الاقتصادي .

2. النظريات الحديثة في التنمية: كما اشير لم يقتصر الامر على أصحاب المدارس التاريخية لتحليل كيفية تطور المجتمعات، فقد كانت هناك العديد من النظريات البعيدة عن الاتجاه التاريخي التطبيقي والمعتمدة على الأطر النظرية ،

والتي اعتمدت على ان الظروف لا تعيد نفسها، وان المعطيات والتجارب التي مرت بها الدول المتقدمة في مطلع تطورها، لا تتوفر في الوقت الراهن للدول النامية.

حيث يمكن وضع محصلة تلك النظريات الحديثة في ان المخرج من نفق التاخر يرتبط بجهود مضاعفة في الادخار والاستثمار والتراكم الراسمالي، مع اختلاف تلك النظريات في اساليب توظيف تلك الاستثمارات



فمنهم من رأى ضرورة ضخ دفعات قوية متتالية لاستثمار الموارد والطاقات المتاحة في الدول النامية، ودفع المجتمع إلى مرحلة الانطلاق وفقا لمراحل روستو مثل (نظرية الدفعة القوية لـ رودان).

ومنهم من رأى بان هذا التراكم الرأسمالي لابد أن يتم توزيعه بشكل متوازي على مختلف القطاعات أو الأنشطة الصناعية (الأعلى نموا)، والتي ستكامل وتخلق طلبا متبادلا فيما بينها، يقود لمواجهة عقبة محدودة السوق، كما رأت ذلك نظرية النمو المتوازن لـ نيركسة،

ومنهم من رأى مثل هيرشمان أن الدولة النامية مؤهلة أكثر لتوجيه تراكمها الرأسمالي إلى قطاعات أو صناعات محددة بعينها، والتي ستدفع أو ستحث بدورها على قيام سلسلة أخرى من المشروعات،



حيث ان التنمية الاقتصادية عبارة عن سلسلة من الاختلالات المتتابعة وان أي حركة في السلسلة تكون مدفوعة باختلال سابق ستؤدي لخلق اختلال جديد يتطلب بدوره حركة جديدة ليتوازن وهكذا .

حيث أن النمو غير المتوازن في بعض القطاعات يحض على استثمار جديد في قطاعات أخرى، وعدم التوازن الجديد سيدفع لاستثمارات أخرى جديدة وهكذا، وهو ما عرف بنظرية النمو غير المتوازن .



اساليب التخطيط

للتعرف على الاساليب الاساسية للتخطيط يمكن الاستعانة بالمثال التقريبي التالي :

مثال توضيحي:

لنفترض ان شخصا ما لديه مبلغ 5000 دولار، ولديه عطلة لمدة شهر، ويود ان يقوم بزيارة 10 مناطق او مزارات سياحية في اسبانيا، يمتلك هذا الشخص اسلوبين لتناول هذه القضية:

الأول: ان يتساءل عن مدى امكانية تناسق اهدافه (زيارة 10 مزارات في اسبانيا) مع موارده (المال والوقت)، (اسلوب التخطيط المتناسق)، ويعبر عن هذا النمط من التفكير اقتصاديا بمنحنى امكانات الانتاج، الذي يعكس حدود امكانات الانتاج في الدولة في ضوء مواردها المتاحة.

واشهر النماذج المتناسقة في التخطيط الاقتصادي هو نموذج هارود ودومار،
الذي وظفته الدول النامية في خمسينات القرن الماضي بكثرة للإجابة على
التساؤل التالي:-

في ضوء التأكيد على العلاقة المباشرة بين اثر الاستثمار الايجابي على النمو
الاقتصادي، فما هو حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل نمو سنوي
قدره 5% مثلا ؟؟،

او ما هو النمو الممكن تحقيقه في ضوء موارد استثمارية قدرها مليار دولار
مثلا ؟؟، وذلك في ضوء ثبات معدل انتاجية راس المال/معامل راس المال.
(عدد الوحدات الواجب استثمارها لزيادة الناتج بمقدار الوحدة).

الثاني: ان يتساءل عن المدى او الخيارات او البدائل التي يمكن التفكير فيها اذا اراد ان يقوم بجولة سياحية لمدة شهر مع موارد مالية تبلغ 5000 دولار. (اسلوب التخطيط الامثل).

ويعبر عن هذا النمط من التفكير اقتصاديا بمنحنيات السواء ونقاط تماسها مع خط الميزانية، بمعنى تماس المنحنى الذي يعرض كافة التوليفات او البدائل المرغوبة، مع الدخل المتاح.



وفيما يلي عرض أكثر توضيحا لهذين الأسلوبين.

التخطيط الامثل Optimality Planning :

يتم السعي وفق هذا الأسلوب إلى تحقيق أفضل المنجزات التي يستطيع أن يبلغها المجتمع في حدود الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة مع التوفير ما أمكن في تكاليف هذه المنجزات.



وقد ابتكر هذا الأسلوب العالم الروسي كانتروفتش - 1959، ويتطلب هذا الأسلوب قدر كبير من المعلومات التي يجب أن تكون على قدر كاف من التماثل بالنسبة إلى كل جوانب الاقتصاد القومي .

(حيث يتم وضع أدوات للبرمجة الرياضية لتخطيط كافة القطاعات في الدولة بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار... الخ)، وتحتاج هذه الطريقة في تطبيقها إلى أساليب رياضية متقدمة كأساليب البرمجة الخطية وغير الخطية وإلى آلات حاسوبية إلكترونية ذات طاقة عالية للتمكن من معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة آنية .



كما تجدر الإشارة أن مفهوم الامثلية يخضع تماما للنسبية، بمعنى انه من الممكن الوصول إلى أكثر من حل امثل ، فهو محكوم بصياغات دوال الهدف وكذلك بالأوزان والترجيحات المعطاة لكل هدف،

ويؤدي تعقيد الأساليب الرياضية المستخدمة في هذا الأسلوب إلى عدم تمكن الكثير من العاملين في التخطيط من استيعابها وتفهمها مما يجعلها تلقي معارضة قوية في التطبيق العملي في الدول النامية التي لا تتوفر لديها الإمكانيات الفنية المتخصصة والأجهزة الالكترونية المتطورة.

التخطيط المتناسق: Consistency Planning

- يقوم هذا الأسلوب على تصوير مواقف افتراضية مختلفة قبل حدوثها ،
حول امكانيات توظيف الموارد المتاحة والأهداف الممكن إنجازها،
- ويتيح هذا الأسلوب معالجة مشكلة عملية أساسية ناتجة عن صعوبة
التوفيق بين غايات المجتمع المتضاربة، وعدم تبن الأجهزة السياسية
لحقيقة النتائج التي قد تترتب على رغباتهم،
- ويمثل أسلوب المراحل احد أهم أساليب تطبيق أسلوب التخطيط
المتناسق، حيث يقوم بتجنب الخوض في مشاكل الأساليب الرياضية
المعقدة للتخطيط، والتي تسعى إلى الحصول على حل متكامل يحدد
جميع معالم إطار الخطة في آن واحد،

■ حيث يقوم أسلوب المراحل الذي وضعه العالم تبرزن ليبسط تعقيدات الأساليب السابقة، حيث يبدأ العمل في هذا الأسلوب بمرحلة شديدة الإجمال،

■ تليها مراحل أخرى أكثر تفصيلاً، وهكذا حتى نصل إلى الصورة النهائية المطلوبة مع ضمان التناسق والاتفاق مع الغايات والأهداف المحددة في المرحلة الإجمالية.

■ كما يسمح هذا الأسلوب باستخدام نماذج رياضية مبسطة في أكثر من مرحلة من مراحله. وبذلك يتيح للمخططين إمكانية استخدام كل ما في حوزتهم من النماذج مع توفر الفرصة لرفض ما ثبت المناقشة عدم صلاحيته لسبب أو لآخر، وتلمس مواضع الخطأ ومحاولة تصحيحها ولو بطريقة التقدير الشخصي

■ الأمر الذي لا يسمح به أسلوب الامثلية، الذي تدمج فيه كل المراحل معا ويترك المخطط أمام مجموعة من النتائج العديدة، التي لا تسمح له بالتعرف على مصدر الخطأ أو الانحراف،

■ حيث تبدأ هذه الطريقة بعد تحديد الأهداف والإطار العام للخطة، بوضع تصور معين للإطار التفصيلي، تشترك في إعداده جميع الأجهزة التخطيطية في الدولة.

■ ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بدراسة مدى تناسق هذا الإطار أو تضاربه. ويعمل على تصحيحه عن طريق مطالبة الأجهزة المعاونة في الدولة بتعديل مقترحاتها الأولى، للحصول على صورة جديدة للإطار التفصيلي، والتي قد يظهر فيها أيضا أنواعا أخرى من التناقضات، فيعمل على تعديله مرة أخرى.. وهكذا.



بمعنى أن إعداد الخطة يتم عن طريق التقريب المتتالي أو ما يسمى أحيانا بالتجربة والخطأ.

وتجدر الإشارة إلى وجود درجات ومستويات للتداخل بين هذين الأسلوبين، حيث قد يتم توظيف طريقة الامثلية في بعض مراحل طريقة التناسق، وذلك وفق الحاجة واعتمادا على مدى وفرة وجودة المعلومات المتاحة وكذلك الفريق الفني القادر على التعامل مع تلك المعطيات.

الخلاصة :

من خلال هذا الاستعراض المبسط يمكن التأكيد على أن الاستراتيجية المثلى للتنمية الاقتصادية لا تتخذ إلا وفقا لوضعية الدولة محل التطبيق وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وان قرار التنمية رغم كونه قرارا سياسيا إلا أن ذلك لا يحد من دور النظريات الاقتصادية والاقتصاديين، الذين تقع على عاتقهم وضع عدة بدائل لاستراتيجيات التنمية مع ترك اختيار البديل للقيادة السياسية.

كما يمكن اعتبار تهيئة الإطار الملائم للتنمية، احد أهم الخطوات الواجب على حكومات الدول النامية إتباعها، من خلال إزالة المعوقات الحائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية،



وتطوير وتدعيم راس المال الاجتماعي، الذي سيؤدي بدوره لتحقيق نمو الأنشطة الإنتاجية والاستثمارات الأخرى والتحرك نحو تحقيق التنمية المتواصلة.

ويعد التوجه للتنمية هو بداية ومحرك انطلاق السياسات المؤدية والميسرة لإنجاز الأجندة التنموية المخططة للدولة (من خلال حزم السياسات المطبقة أو المختارة بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والسياسات الصناعية والسياسات التجارية والسياسات الاجتماعية إلى ما غير ذلك من السياسات).

كذلك فان استهداف النمو الاقتصادي ممثلا في نمو الناتج المحلي الإجمالي احد الطرق المؤدية للتنمية، شرط أن يترافق مع سياسات تضمن عدالة توزيع الدخل،



حيث أن النمو الاقتصادي (بحد ذاته) قد يكون قائداً إلى زيادة عدالة توزيع الدخل وخفض الفقر، وتوزيع عائد التنمية على الشريحة الأكبر من المواطنين، كما قد يكون قائداً إلى عدم زيادة العدالة في التوزيع أو خفض معدلات الفقر، أو قد يكون قائداً إلى تحسين توزيع الدخل لبعض شرائح المجتمع وتدهوره بالنسبة لشرائح أخرى.

بمعنى أن شرط انعكاس النمو إيجاباً على التنمية يرتبط بشكل أساسي بنمط هذا النمو وكيفية تحقيقه والقطاعات التي شاركت فيه، إضافة لنمط الترتيبات المؤسسية في الدولة، وسياسات الدولة وأهدافها فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل.